

## تقرير

# أسبوع على «عملية سيناء»: نتائج مرضية... بانتظار «التطهير»

وفي العموم، كَبَدَ الجيش المصري العناصر التكفيرية في سيناء خسائر فادحة، لم تعد مقتصرة على السلاح الذي بات من شبه المستحيل وصوله إلى سيناء مجدداً، ولكن أيضاً في عدد القتلى، في صفوف التكفيريين، الذي ناهز المئة عنصر على الأقل في الأسبوع الأول من العمليات العسكرية.

علاوة على ذلك، شهدت العمليات العسكرية، للمرة الأولى منذ أشهر، نقل جثامين قتلى الجماعات التكفيرية إلى مستشفى الإسماعيلية العام، في مؤشر إضافي على نجاح عمليات الاستهداف والمداومة.

وواصلت قوات الجيشين الثاني والثالث إعادة تمركز قواتها في مدن قناة السويس، وفي شمال سيناء، ووسطها، حيث عبر عدد كبير من الآليات العسكرية صفتي القناة، متجهة إلى مناطق العمليات العسكرية، فيما استخدمت أحدث الآليات العسكرية، التي تتحرك في الدروب الصحراوية، لتنفيذ بعض العمليات، خاصة في المنطقة القريبة من «جبل الحلال»، وسط إجراءات تأمينية مكثفة.

وقال مصدر عسكري لـ«الأخبار» إنه بمجرد الانتهاء من العملية العسكرية، سيبدأ العمل على تنفيذ مشروع مدينة رفح الجديدة، التي وعد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإقامتها لاهالي رفح، الذين هُجِّروا خلال السنوات الماضية، في سياق إجراءات «ضبط» الشريط الحدودي، مع قطاع غزة.

وأشار المصدر العسكري إلى أنه ستجري إعادة الأقباط الذين هُجِّروا من العريش، نتيجة عمليات استهدافهم العام الماضي، مؤكداً أن الجيش لن يعلن انتهاء العمليات بشكل كامل إلا مع التأكد من قدرة أجهزة الدولة على الوصول إلى جميع المناطق، وفرض سيطرتها عليها، والقضاء على الإرهابيين بشكل كامل.

وأضاف أن هناك تحقيقات تُجرى مع مجموعات ضُبطت خلال الفترة الماضية، في محاولة للوصول إلى طبيعة عمل الإرهابيين في هذه سيناء، مشيراً إلى ضبط أجهزة متطورة وباهظة الثمن، وأخرى تعرضت للتدمير في الغارات الجوية التي نفذها سلاح الجو منذ بداية «العملية الشاملة».

ويبدو أن العملية الحالية تلقى ترحيباً شعبياً من أهالي سيناء، الذين يأملون عودة الحياة إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن، خاصة بعد المعاناة المستمرة التي يعيشون فيها منذ منتصف عام 2013.

علاوة على ما سبق، فقد منح قرار تعليق الدراسة بشكل كامل في المدارس والجامعات الاهالي نوعاً من الطمأنينة على أبنائهم، الذين باتوا يقضون غالبية أوقاتهم في المنازل، وسط سماع مستمر لأصوات الطائرات والدبابات، التي تتحرك باستمرار في شوارع العريش، فيما تبدو الحياة معلقة بانتظار نتائج العمليات العسكرية، مع انتهاء المصالح الحكومية من أعمالها مبكراً، بالإضافة إلى إغلاق جميع المحلات في أوقات مبكرة للغاية.

وفي المقابل، تواجه المترددين يوماً على صفتي قناة السويس أزمة في العبور، بسبب إغلاق غالبية المعديات، والإجراءات الأمنية المشددة المتبعة في التفطيش، فيما كثفت القوات من انتشارها بطول المجرى الملاحي، الذي بات مؤمناً بصورة غير مسبوقه من قبل القوات الخاصة في الجيش المصري، بجانب القطع البحرية التي ترافق السفن العملاقة خلال عبورها بالقناة.

وبرغم وجود أزمات في الوقود والسلع التموينية الضرورية، إلا أن الجيش دفع مجموعة من السيارات التي وفرت بعض السلع الاستراتيجية، وبعضها جرى توفيره لمناطق عدة بالمجان، في خطوة لاقت استحسان الأهالي، فيما تبقى المشكلة الأكبر استمرار تعطل شبكة الهاتف والإنترنت بشكل شبه كامل، على خلفية العمليات العسكرية، حيث لا تعمل شبكات الهاتف المحمول سوى ثلاث ساعات يومياً. إعلامياً، بينما ينفذ الجيش العملية العسكرية، حرصت القيادة العامة للقوات المسلحة على توضيح بعض النتائج التي يجري تحقيقها، وذلك ضمن بيان يومي يعلن مع الساعات الأولى من الصباح، فيما عُقد مؤتمر صحفي، يفترض أن يتكرر أسبوعياً، للرد على استفسارات المحررين العسكريين في ما يتعلق بالأهداف والنتائج، وتوضيح الحقيقة للرأي العام، بينما يجري التواصل من قبل القيادة العسكرية مع الهيئة العامة للاستعلامات، لتكون حلقة الوصل مع وسائل الإعلام الأجنبية، وذلك للتشديد على أن ما يحدث في سيناء هو عملية عسكرية للقضاء على الإرهاب.

«العملية الشاملة» في سيناء ليست كسابقاتها. هذا ما يظهره رصد عام للحملة العسكرية الضخمة التي تخوضها القوات المسلحة في شبه الجزيرة، التي تحولت منذ سنوات إلى بؤرة للإرهاب التكفيري، سواء في خسائرها المحدودة للدولة المصرية، أو في ما يراضقها من إجراءات غير مسبوقه. جعلت من الممكن تحقيق بعض الأهداف الأولية، بانتظار تحقيق هدف «التطهير» الذي لا يبدو تحقيقه مرتبطاً بسقف زمني.

### القاهرة - جلال خيرت

بعد مرور أكثر من أسبوع على انطلاق «العملية الشاملة - سيناء 2018»، تبدو الأهداف المعلنة للدولة المصرية «فضفاضة» بشكل عام، خصوصاً أن العمليات الجارية في شبه الجزيرة المصرية، اقتصرت، في أيامها الأولى، على استهداف أشخاص يختبئون بالفعل في المناطق الجبلية، وتدمير عدد من مخازن السلاح، وبؤر التخفي، المنتشرة على رقعة جغرافية واسعة.

ومع ذلك، فإنّ رصداً للأسبوع الأول من «العملية الشاملة» التي وصفت بأنها الأضخم منذ حرب عام 1973، يظهر أن ثمة إنجازات مهمة تحققت، وهي تقترن بسلسلة إجراءات مرافقة، على المستويين اللوجستي والإعلامي، فضلاً عن الجانب التأميني، بشكل يجعل من الممكن القول إن العمليات الحالية في شبه الجزيرة المصرية، التي تعشش الإرهاب في شطرها الشمالي، تبدو مختلفة في حجمها ومستواها، عن سابقتها، وإن كان من الصعب حالياً تحديد سقف زمني للهدف العام المعلن، وهو «التطهير الكامل».

وللمرة الأولى منذ فترة طويلة، ينجح الجيش المصري في تجنب المدنيين بالفعل مشاكل العمليات العسكرية. وعلى هذا الأساس، لم تخرج قبيلة أو عائلة في سيناء لتعلن تضربها، بالرغم من ضخامة الحملة العسكرية، وإعداد القوات المشاركة فيها، والتي تسير بشكل مكثف على الطرق، وفي الأودية، على مدار اليوم، بتغطية من سلاح الجو، الذي تقوم طائراته وطوافاته بعمليات استكشاف واسعة النطاق قبل تحرك القوات على الأرض، تجنّباً لأي كائن محتملة.

فعلياً، لم يتكبد الجيش خسائر تُذكر، خلال الأسبوع الأول من «العملية الشاملة»، التي يُتوقع أن تستمر نحو شهرين، بحسب بعض المصادر العسكرية، التي اتفقت على أن السقف الزمني للعمليات العسكرية يراوح ما بين ثمانية وعشرة أسابيع.

ولكن معدلات الملاحقة المتزايدة في الأيام الأولى حققت العديد من الأهداف الاستراتيجية بالقضاء على بؤر وتجمعات في أماكن متفرقة في وسط سيناء وشمالها، فيما دُفع بتعزيزات كبيرة في جنوب سيناء، لتجنّب أية محاولات لاستهداف المنشآت السياحية خلال الأيام المقبلة، خصوصاً مع تضيق الخناق بصورة غير مسبوقه على الشمال والوسط.

### تتارفا «العملية الشاملة» مع إجراءات تأمينية ولوجستية وإعلامية غير مسبوقه (أ ف ب)



غربية وسيطة، لتوحيد قواها، لكن لا أحد يريد الكشف عنهم. لو نجح الرهان لكان سيؤدي إلى إنشاء قوة عسكرية موازية في الغرب لقوة خليفة حفتر، وقادرة على إحداث التوازن المطلوب مع رجل الشرق القوي، والموحد ولو شكلياً في مواجهة الغرب المنقسم. الفشل سيستمر، لأن الحلول الدائمة لا تأتي من أصحاب القضية وليس بإسقاطها من فوق. وهناك تساؤل مشروع عن حقيقة رغبة الدول المتدخلية في التوصل إلى حل، حتى ولو كان من البديهي الزعم أن أوروبا تدفع غالباً ثمن انهيار الحاجز الليبي أمام تدفق آلاف المهاجرين الأفارقة نحو شواطئها.

وإذا كان لا بد من وصف المشهد الليبي بعد سبعة أعوام على إسقاط نظام الرئيس القذافي، فهو أن الانقسام بين الغرب والشرق لا يزال عميقاً، مع قدر معقول من الاستقرار حيث لم تعد ليبيا في وضعية الحرب الأهلية المفتوحة. ولا تزال ليبيا ساحة صراع مفتوح لمحاربة الإسلام السياسي، وخلاف المحاور بين قطر وتركيا من جهة، ومصر والسعودية والإمارات من جهة أخرى. لكن التيار «الإخواني» الذي يخشاه هؤلاء لم يكن قوياً بعد سقوط طرابلس في آب 2011، والتي لم يحظ فيها بأكثر من عشرة في المئة في الانتخابات الأولى. لكن تراجع الإسلام السياسي، يخلي المكان شرقاً وغرباً للسلفية المدخلية.

هذه المجموعة الوافدة من تيار سلفي سعودي يقوده حكم عدم الخروج على ولي الأمر، تحولت إلى أحد أقوى التيارات اليوم في ليبيا. وقوة هذه المجموعة أنها توجد في الشرق، في بنغازي، وبياتت تشكل العمود الفقري لقوة خليفة حفتر الضاربة، كذلك في الغرب في طرابلس على رأس القوة المنافسة... لحفتر. زعيمهم عبد الرؤوف قارة الذي يدير الأذرع الأمنية لقوة حكومة الوفاق، وتوفر لفائز السراج الحماية الضرورية ضد الميليشيات... وضد حفتر، من دون أن تصطدم حتى الآن. الانسجام يوفره أن وليّ الأمر في الغرب والشرق لا ينبغي الخروج عليهما.

في ليبيا، وعجز قوة كبيرة كمصر عن فرض رؤيتها ومصالحها التي تتوافق مع حل سياسي واستقرار، في بلد يعد امتداداً استراتيجياً مع الجزائر، ولأمنها، في حين أن الإمارات العديدة، إذا سلمنا مع بعض الخبث، لا مصلحة لها في دعم سياسة استقرار أو حل سياسي. ماذا يفعل المصريون مع هؤلاء؟ ولماذا تكتفي مصر بدعم طرف عسكري خليفة حفتر غير قادر على الحسم العسكري، ولا تفرض خطة لإعادة الاستقرار؟

ليست خصوصية ليبية، ولكن الحرب الأهلية الليبية استهلكت أربعة وسطاء منذ عام 2012 من دون أدنى اختراق. طارق متري، برناردينو ليون، ومارتن كويلر، وأخيراً غسان سلامة. أسباب الفشل عديدة. الفشل مستمر من اتفاق الصخيرات قبل عامين، ولقاء سيل سان كلو، الذي رعاه الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي لم يجف حبر تعهداته حتى كان الطرفان يبنعناها في الصحف من باريس، وفي اليوم التالي، حتى محاولة غسان سلامة في تونس خلال الصيف البناء عليه، وتعديله من خلال إدخال خليفة حفتر، القوي شرقاً، مع المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، التي يدعمها الغرب، والمجلس الأعلى للدولة، في معادلة جديدة. الفرنسيون يدعمون حلاً سياسياً في ليبيا نظرياً، وإعادة ترميم الحاجز الليبي الأخير أمام موجات الهجرة، وهم يدعمون مبادرات غسان سلامة والأمم المتحدة، لكن لفرنسا علاقات مميزة مع حفتر أيضاً، بسبب الشراكة مع الدول الخليجية التي تدعمه أيضاً كإمارات. كذلك فإن المنافسة مستمرة مع الإيطاليين على المصافي الليبية، التي كانت شركة النفط الإيطالية «إيني» تدير أكثرها.

يقول الخبير العربي إن فشل الوساطات يعود أولاً إلى محاولتهم جميعاً بناء اتفاق، لكن من دون إشراك القوى الفعلية في الميدان. جرت محاولة قبل أيام تم خلالها جمع قادة سبعة ميليشيات أساسية في طرابلس للتفاهم في ما بينهم بدفع من قوى